٤ — وتناشد الدول التي لم تصبح بعد اطرافا في الاتفاقية ان تنضم اليها ؛

٥ — وتناشد الدول الاطراف في الاتفاقية ان تدرس امكانية اصدار الاعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من الاتفاقية ؛

٦ — وترجو من الامين العام أن يواصل موافاة الجمعية العامة بتقارير سنوية عن حالة التصديقات على الاتفاقية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٠٦ الف (د — ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ .

الجلسة العامة ٢٤٠٠
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥

٣٣٨٢ (د — ٣٠) — ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٩٥٥ (د — ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٧٠ (د — ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤٦ (د — ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ،

واذ تؤكد من جديد ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة القومية والسلامة الاقليمية وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية باعتبارهما من الامور الضرورية للتمتع بحقوق الانسان ،

واذ ترحب من اعماقها باستقلال موزامبيق ، وسان تومي وبرينسيبي ، والرأس الاخضر ، وبابوا غينيا الجديدة ،

واذ تشعر بالقلق ازاء النزاع الحالي في انغولا ،

واذ تشعر بقلق مماثل بشأن الحفاظ على استقلال كومورو وسلامة اقليمها ،

واذ تأمل في أن تتعاون الحركات القومية مع لجنة تقصي الحقائق المكلفة بالتحقيق والتوفيق والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

واذ تشعر بالسخط ازاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان للشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي وازاء دوام الاحتلال غير الشرعي لناميبيا واستمرار نظامي الاقلية العنصريين في زمبابوى وافريقيا الجنوبية ،

١ — تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب من اجل الاستقلال والسلامة الاقليمية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي بجميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

٢ - وترحب بالجهود التي تبذلها لجنة تقصي الحقائق المكلفة بالتحقيق والتوفيق والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من اجل حل النزاع الحالي في انغولا بطريقة ودية ؛

٣ - وترفض اى تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية لانغولا وكومورو ؛

٤ - وتدين سياسات الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي والبلدان التي تؤدى علاقاتها العسكرية او الاقتصادية أو الرياضية أو السياسية مع النظم العنصرية في الجنوب الافريقي وغيره من الجهات الى تشجيع تلك النظم على التمادى في قمعها لاماني الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ؛

٥ - وتدين بشدة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي ، وعلى الاخص شعوب افريقيا والشعب الفلسطيني ، في تقرير المصير والاستقلال ؛

٦ - وتطالب بالاحترام التام لحقوق الانسان الاساسية لجميع الاشخاص المعتقلين او المسجونين نتيجة لكفاحهم من اجل تقرير المصير والاستقلال ، وبالاحترام الدقيق للمادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تقضي بعدم جواز تعريض اى انسان للتعذيب او المعاملة القاسية او اللاانسانية او المهينة ، وبالافراج عن هؤلاء الاشخاص فورا ؛

٧ - وتنتظر بتطلع ان تفرغ اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات من الدراسات التالية :

(أ) الآثار الضارة التي تلحقها بالتمتع بحقوق الانسان المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة الاخرى المقدمة للانظمة الاستعمارية والعنصرية القائمة في الجنوب الافريقي ؛

(ب) التطور التاريخي والحالي لحق تقرير المصير استنادا الى ميثاق الامم المتحدة والصكوك الاخرى التي اعتمدتها هيئات الامم المتحدة ، ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ؛

(ج) اعمال قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية في تقرير المصير ؛

٨ - وتلاحظ مع التقدير المساعدات المادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تواصل تلقيها الشعوب الخاضعة للانظمة الاستعمارية والاجنبية من الحكومات ، ووكالات الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وتدعو الى زيادة هذه المساعدات الى اقصى حد ؛

٩ - وتقرر أن يبقى هذا البند قيد نظرها في دورتها الحادية والثلاثين استنادا الى التقارير المطلوب من الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية تقديمها بشأن تعزيز المساعدة المقدمة للاقاليم والشعوب المستعمرة الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والاستعباد الاجنبي .

الجلسة العامة ٢٤٠٠
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥